رسم السياسة اللغوية في العالم العربي: التعليم والإعلام نموذجا

لؤي عمر بدران*

ملخص

جاء هذا البحث إلى السياسة اللغوية في العالم العربي، متاولا مفهوم السياسة اللغوية في مهاده، والسياسة اللغوية وواقع التعليم في جزئه الأول، والسياسة اللغوية وواقع الإعلام العربي في جزئه الثاني، والسياسة اللغوية والمكونات الثقافية والدينية والحضارية العربية في جزئه الثالث، وخلص إلى رسم السياسة اللغوية بوصفها توصيات البحث.

الكلمات الدالة: سياسة، تعليم، إعلام، ثقافة.

المقدمة

إنّ للسياسة اللغوية في العالم العربي، مكونات أساسية لا تتفصل بحال عن ثقافة الأمة وحضارتها ودينها، ونظراً للحاجة إلى هذه السياسات، فإنّ الأمم المتقدمة جميعها تتبنى الخطط والاستراتيجيات التي لا غنى عنها لتحقيق نتائج هذه السياسات، ويُعدّ التعليم والإعلام في طليعة وسائل نشر اللغة، فكلما ازداد الاستماع إلى اللغة العربية الفصيحة في قاعات الدرس أو أمام شاشات التلفاز، ازداد اكتساب الأداء والتحسين به.

ومن أشهر الأمثلة على نجاح التخطيط اللغوي، وإيجاد لغة مشتركة تكون أساساً لوحدة الأمة، السياسة اللغوية التي انتهجتها ألمانيا، فقبل الوحدة الألمانية في سنة 1871، كانت هنالك تسع وثلاثون ولاية ألمانية تستعمل ثلاث لغات أو لهجات ذات أصل ألماني لا تُفهم بين الناطقين بها.

ثمّ عمل اللغويون، لا سيما الأخوين يعقوب غريم (1785 1863م) وفي لهلم غريم (1768 1859)، على إيجاد لغة ألمانية فصيحة مشتركة بين تلك اللغات أو اللهجات الثلاث، نُشرت بالتعليم والإعلام، حتى صار الألمان اليوم يتحدّثون بهذه اللغة الفصيحة المشتركة، ونسي معظمهم لهجته السابقة.

إن إيماننا بأنّ اللغة العربية إحدى مقومات نهضتنا، ومصدر من مصادر الدخل الفردي والاجتماعي والقومي، يجعل اللغة تحظى بالمكانة المرموقة في نفوسنا، وفي المقابل، فإنّ إهمال رسم السياسات اللغوية وتخطيطها في العالم العربي، يُعدّ تحدياً تواجهه اللغة العربية، حيث يجابه الواقع العربي معضلة التعددية والازدواجية اللغويتين، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي ستسلط الضوء على واقعيّ التعليم والإعلام في العالم العربي، والسياسات اللغوية التي تحدد طريق هذين المسارين، بوصفهما أحد أهم المرتكزات التي ينبغي على المؤسسات أن توليها الاهتمام والعناية اللازمين، وقد اتّخذ الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي الذي فرضته أدبيات الدراسة في موضوع السياسة اللغوية ليتأتى له تفنيد الظاهرة وتحليل إحدائياتها التحليل الأمثل، وللشروع في تفصيل هذا الطرح تتبني الإشارة قبلاً إلى أهم المراجع ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، وهي على هذا النحو:

الدراسات السابقة:

1 الفهري، عبد القادر الفاسي، السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة تلازم السياسة والبيئة والبقاء.

يقدم البحث تلازماً قوياً بين نجاح السياسة اللغوية العربية ونجاحاتها وسيرورات صنع القرار اللغوي القوي الديموقراطي العادل. ويستدل الباحث على أن العمل على جاهزية اللغة داخلياً أو في متنها، بإنتاج أدوات مثل المعاجم أو المصطلحات أو الكتب المترجمة أو غيرها، ليس كافياً، بل إن المطلوب بصفة موازية وملحة هو تقويم وضعها وبيئتها خارجياً، لضمان توارثها جيلاً بعد

* جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة. تاريخ استلام البحث 2017/8/9، وتاريخ قبوله 2018/9/12.

جيل، وشيوع استعمالها في الحياة العامة، والحياة الفكرية والعلمية والتقنية، ولما كان بقاء اللغة رهناً بالاستعمال والشيوع أولاً، وبالثقة فيها والاعتزاز بالهوية المرتبطة بها، وإيقاف زحف اللغات الأجنبية والعاميات على وظائفها، في بيئة لغوية محلية متعددة ومتنوعة، فإنّ البحث اتّجه إلى أهمية معالجة المسألة اللغوية في شموليتها، أخذاً بعين الاعتبار نتائج البحوث الجديدة في علوم اللسانيات المجتمعية والبيئية والسياسية، واقتصاديات اللغة، والتشريعات اللغوية، وتوظيفاً لآليات التخطيط والتطوير والتقييم.

2 لويس جان، حرب اللغات والسياسات اللغوية.

استعرض الباحث في دراسته تجارب اللغات والألسنة ورحلاتها خلال تاريخ البشرية وحتى اندثار بعضها، ويبدأ الكتاب من بابل ويتحدث عن أصل اللغات، حيث يفترض أن العالم منذ ولادته متعدد اللغات والألسنة، ولهذا يرى أن حرب اللغات حتمية ومحفورة في التاريخ البشري، وما زالت مستمرة، ويرى الكاتب أن هذه الحرب قد تكون مجازاً تارة أو تكون حقيقة في كثير من الأوقات.

كما يتطرق الباحث إلى الحديث عن الأسباب السياسية والاقتصادية والدينية التي رجّحت رواج لغة واندثار أخرى، ويشرح المعركة اللغوية على الأرض، مثل تجربة اللغة الفرنسية، وكيف انتشرت وهيمنت على العالم، ثم مع التطور التكنولوجي باتت الإنجليزية اللغة الأكثر انتشاراً، ويستعرض أثر الاستعمار على دول القارة الأفريقية والتأثير في اللغات وخاصة المغرب.

3 اللغة العربية واستراتيجية رسم السياسات اللغوية، عبد المجيد عيساني.

خلص الباحث في هذه الدراسة إلى أنه ينبغي للتخطيط اللغوي في الوطن العربي أن يكون على نطاق الجامعة العربية بمساعدة المؤسسات اللغوية المختلفة والجامعات العربية، مع مراعاة الخصوصيات الجزئية التي تعرفها بلدان بعينها، من غير التفريط في اللغة الأساسية التي لا خلاف أنها اللغة العربية الفصحى. كما أن التخطيط اللغوي ينبغي أن يكون شاملاً لا جزئياً، ويكون في مجال التعليم على اختلاف مراحلها، وعلى نطاق الإعلام ووسائله، وعلى نطاق الإدارة وأجهزتها، وعلى نطاق الجامعات والتعليم العالي، وعلى نطاق المؤسسات الرسمية ذات الطابع اللغوي والأدبي، كالاتحادات والنقابات، وينبغي أن يشرف عليه علماء قديرون وباحثون يعملون بروح الإخلاص، فالتخطيط اللغوي لا يتحقق الغرض المنشود منه، إذا لم تسر اللغة وإصلاحها والجهود في ذلك سيراً متوازياً في كل مجالات الحياة العلمية والأدبية واليومية، وضرورة ممارستها في وسائل النشر وقاعات الدرس والدوائر الرسمية.

4 التخطيط والسياسة اللغوية وأبرز عوائقها في الوطن العربي، أيمن الطيب.

سعت الدراسة إلى إبراز دور التخطيط والسياسة اللغوية، مؤكدة ضرورتهما وأنهما الأداة الأمثل للتدخل في اللغة، سواء في متنها أو وضعها أو علاقتها مع غيرها من اللغات، فلم يعد ممكناً ترك لغتنا تتخذ الشكل الذي تريده دون تدخل من الجهات القادرة والفاعلة، فقد يؤدي عدم التدخل إلى انقطاع الأجيال الحديثة عن إرثها السابق كما هي الحال مع اللغة اللاتينية.

5 سياسة إعلامية جديدة في خدمة اللغة العربية: أثر الإعلام التفاعلي في خدمة اللغة العربية وتقريبها من الشباب، د. عبدالرحمن بودرع.

الفكرة الرئيسة للبحث هي أن بناء سياسة لغوية تخدم اللغة والثقافة العربية، لا يمكن أن تُبنى بمعزل عن الوضع الإعلامي الجديد، والوسط الإلكتروني والعوالم الافتراضية التي غدت ضرورة ملحة، إذ فرض الإعلام سياسة لغوية جديدة لها دور في تدبير شؤون المعرفة والشأن اللغوي، وقد حاول الباحث أن يتخذ من هذا الفرض الإعلامي الجديد أنموذجاً لخدمة اللغة العربية.

أما الإضافة التي ستقدمها هذه الدراسة، فتكمن في إيلاء كل من التعليم والإعلام على وجهي الخصوص السياسة اللغوية الخاصة بهما، تلك السياسة التي تنقص مؤسساتها للتتضح معهما رؤيتها التخطيطية التي ستساعد على رسم سياستها في العالم العربي الرسم الأمثل، ولتفصيل القول السابق، يستهل الباحث حديثه لهذا الرسم على هذا النحو:

أولاً- مفهوم السياسة اللغوية.

السياسة لغة:

وهي تقابل بالإنجليزية (politics) (علوب، 2011، ص 99) وبالعربية هي فعل السائس، والقيام على الشيء بما يصلحه (ابن منظور د.ت، مادة سوس). وبذا يقتضي مفهوم السياسة من حيث المعنى المعجمي الإصلاح.

السياسة اصطلاحاً:

تتفرع السياسة بحسب المسمى إلى العديد من المصطلحات: منها السياسة الاقتصادية، والسياسة الاجتماعية والدولية والداخلية

والخارجية، إلا أنّ السياسة تُعرّف في إطارها العام على أنها " فرع من العلم المدني، يبحث في أصول الدولة وتنظيم شؤونها " (مجمع اللغة العربية، 1983، ص 100).

وهذا التعريف ينساق مع ما تناقلتها الدراسات الحديثة، فيكاد يأتي على نسق واحد، وهو ما استمدّ من التقعيد القديم الذي وصف السياسة كما يرى مسكويه بـ(تدبير المملكة) و(تدبير مصالح العباد)، وأضاف: " إن الملك هو صناعة مقومة للمدينة، حاملة للناس على مصالحهم من شرائعهم وسياساتهم بالإيثار والإكراه" (مهاجرينا، 2004، 74) وبذا يكون مفهوم السياسة: التدبير الاجتماعي بما يحفظ منافع المجتمع ويُسيّسها وينظمها.

اللغة لغة:

اللغة في اللغة هي: (ابن منظور د.ت، مادة لغا) " الكلام "، جاء في حديث الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم " من قال في الجمعة صه فقد لغا".

اللغة اصطلاحاً:

رغم تعدد مفهوم اللغة اصطلاحاً عند علماء اللغة، إلا أنّ مفردات تلك المفاهيم حامت حول التواصل البشري، بمعنى أنها كانت الأكثر دورانا بما يتصل بالأغراض البشرية في المجتمعات، ومن هذا المنطلق عرفها ماريو باي بأنها نظام من " النواقل ذات المعنى، وتستلزم اثنين فأكثر - حتى عندما تتكلم إلى نفسك فأنت تجرد من شخصك فردا متكلما آخر، وآخر سامعا- تعتمد على الاصطلاح والاتفاق الجماعي السابق بين أعضاء الجماعة اللغوية" (باي، 1989، ص 40).

وهذا التعريف يتناغم مع تعريف ابن جني الذي سبقه منذ عصور، إذ ركّز على المهمة التواصلية التي تعبّر عن أغراض الناس، يقول: إنّ اللغة " أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم " (ابن جني، 1957، ص 33) ويجمل بنا أن نشير إلى تعريف ابن حزم الأندلسي في هذا السياق الذي يتناغم والتعريفين السابقين للغة، فعرف اللغة على أنها " أداة توضيح وتسهيل وتيسير على البشر لبلوغ أغراضهم، أمّا في العلم فاتخاذها وسيلة إيضاح وتقريب أوكد، والعلوم النظرية إلى هذا أحوج " (الأفغاني، 1969، ص 38).

إذن، فاللغة لا يمكن لها أن تتأى عن الغرض التواصلية الهادف لخدمة أغراض الناس في المجتمع، فهي أداة الحياة الحقيقية التي لا يمكن لكائن بشري الاستغناء عنها، وبذا نخلص إلى أن " اللغة وجهاً فردياً ووجهاً اجتماعياً، لا يمكن تصور أحدهما دون الآخر " (شاهين، 1993، 32)

مفهوم السياسة اللغوية:

لما كان مفهوم اللغة على المستوى الاصطلاحي مرتبطاً أيّما ارتباط بالمجتمع وأغراضه التواصلية، أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم تلك الأغراض المجتمعية، واللغة وإدارتها وتدبيرها واحدة منها، ومن هنا ولدت فكرة السياسة اللغوية بعد أن أدرك علماء اللغات أن اللغة ارتباطاً بالوجود الإنساني، وأن البعد اللغوي ما هو إلا " العنصر المحدد في بروز خصوصية الإنسان ضمن الموجودات" (المسدي، 1986، ص 48).

ويبدو أن المصطلح (السياسة اللغوية) يحتمل في بنيته الدلالية وجهين: وجهاً إيجابياً وآخر سلبياً، ذلك لما يقتضيه الدال (سياسة) من بنية خفية في مفهومها الحديث، وهذا ما عناه بالضبط جيمس.أ. طوليفسن في كتابه الموسوم بـ (السياسة اللغوية وتعليم اللغة) الذي ارتكز على فكرة تؤكد البنية الخفية لهذا المفهوم، فرأى في السياسة اللغوية أنها تقوم على النظامين الاقتصادي والاجتماعي الحديثين اللذين يتطلبان " ضرورياً من الكفاية اللغوية ويخلقان في الوقت نفسه شروطاً تضمن أن يكون عدد كبير من الناس عاجزين عن اكتساب هذه الكفاية، وتعد السياسة اللغوية إحدى الآليات المحورية التي تتجلى فيها هذه العملية " (طوليفسن، عدد 17، ص 57).

وذهب بلال دربال إلى تقعيد مفهوم السياسة اللغوية في دراسة له موسومة بـ (السياسة اللغوية - المفهوم والآلية) التي قال فيها: إن السياسة اللغوية " ضبط القوانين التي تحكم حركة اللغة عند تفاعلها مع البنى الاجتماعية، وهذا بهدف رسم السياسات اللغوية " (دربال، 2014، ص 321).

إلا أن دربال زاد على ذلك التعريف مسألة الوعي بوصفها منظومة تحكم العلاقة بين اللغة والمجتمع ؛ ليعدل في المفهوم من

حيث إطاره المكاني، ليصبح: " مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن" (دريال، 2014، ص 325).

ويبدو أن في هذين المفهومين معنى إيجابياً، بحيث يتبادر إلى الذهن أن السياسة المقصودة هنا هي الإيجابية، بيد أن دربال يخلص في دراسته للسياسة اللغوية، متبنياً المدلول السلبي لها فيقول: ما السياسة اللغوية إلا الوجه المدني المتحضر لحرب اللغات (دريال، 2014، ص 333)، وبذا يكون للسياسة اللغوية خطاب من وجهين: وجه سطحي يتبنى القيم الإيجابية، وآخر سلبي عميق هو المقصود من السياسة اللغوية.

أولاً: السياسة اللغوية وواقع التعليم العربي.

يحار الباحث للوهلة الأولى كيف يعالج هذا الموضوع القديم الحديث، بيد أنه سرعان ما يهتدي إلى إجابات تخلّصه من هذه الحيرة، والسؤال البسيط الذي سيقود إلى جملة من الأسئلة الأخرى هنا هو: هل واقع التعليم العربي ناجح؟ وهذا السؤال يُفسي إلى جملة من الأسئلة الأكثر عمقا ودقة على نحو:

- هل مخرجات التعليم في العالم العربي تلبّي احتياجات التطور العلمي في العالم ؟

- هل هناك سياسات تعليمية حقيقية في حقل المعارف والعلوم، تؤدي إلى تحقيق الأغراض الدنيا التي تطمح إلى تحقيقها تلك

السياسات ؟

- هل هناك سياسات لغوية في حقل العلوم الإنسانية والعلمية أيضاً، تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها هاتيك

السياسات ؟

- هل النصيب العربي من التجربة البشرية العلمية - التكنولوجية أخذ مكانه الحقيقي بين سائر الأمم ؟

إن عرفنا أن الإجابة عن هذه الأسئلة جميعها هو (لا)، نستطيع أن نبدأ، وإن بدا أن هذا التصور مجحف لدى كثير من المنظرين الذين أخذوا على أنفسهم رسم السياسات التعليمية ومنها اللغوية، من حيث النظرية، ولكن يبدو هذا منصفاً إذا ما التفت أولئك المنظرون الراسمون لتلك السياسات، إلى مخرجات التعليم ومنظومتها في العالم العربي كاملة في المستوى المدرسي والمستوى الجامعي.

إن كان هدف التعليم في العالم العربي هو المعرفة فلا ضير، ولكن ثمة هدف للمعرفة، وهو الجانب الاقتصادي والوظيفي لهذا الفرد الذي أخضع لسياسات تعليمية من خلال رحلته التعليمية، أدت به بوصفه دارساً للهندسة المدنية مثلاً، ليعمل في مجال التحرير الصحفي.

ولعل السياسات اللغوية هي العامل المؤثر في هذا المخرج التعليمي العشوائي، ولذلك لا بد من تحليل خطاب السياسة التعليمية، وبالأخص السياسة اللغوية التي تتحكم بمجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق ذهب جيمس أ طوليفسن في تحليل السياسة اللغوية التي رأى فيها دون أدنى شك ازدواجية في الخطاب، وهنا تكمن المشكلة، فقد عدّ اللغة على أنها " أحد المعايير التي بها يتحدد من سينهي مختلف مراحل التعليم، وعلى هذا النحو فاللغة وسيلة لتقنين النفاذ إلى العمل ذي الأجر العالي، وحيثما وجب على الناس تعلم لغة ثانية للوصول إلى التعلم أو قصد فهم التكوين المقدم في المدرسة، كانت اللغة عاملاً من عوامل خلق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وترسيخها فيه " (طوليفسن، عدد 17، ص 58).

وهذا بطبيعة الحال ينطبق على السياسات اللغوية التعليمية في العالم العربي، وخير دليل على ذلك وجود سياسات لغوية استغلالية في النظام التعليمي العربي يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي على سبيل المثال.

ولست هنا معنياً بتطويع نظرية (طوليفسن) في التعليم العربي بقدر الاستشهاد بها ؛ لأنها تنطبق أساساً على واقع التعليم العربي، وكأنها تتحدث عنه، فمما يؤكد ازدواجية الخطاب في السياسة اللغوية أيضاً، ما استحضره وليد العناتي في قراءته كتاب طوليفسن نفسه، وفحواه أن طوليفسن يرى خطابين للسياسة اللغوية: سطحيًا ودينيًا، فهناك "خطاب التخطيط اللغوي الرسمي التقليدي الذي يصرح بأن غايته تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك باتخاذ المساواة اللغوية والتوحيد اللغوي سبيلًا إلى ذلك التوحيد، إذ يرى طوليفسن أن هذا القصد السطحي للخطاب الرسمي إنما يُخفي تحته مقاصد دنيئة تناقض المصريح به، فإذا كان سطح الخطاب يصرح بالمساواة اللغوية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن عمقه يشي برغبة أكيدة في تكريس التمييز اللغوي والثقافي والعنصري، وهو يتخذ التعليم لتحقيق تلك المآرب" (العناتي، 2008، ص 199).

واتجهت السياسة اللغوية في العالم العربي ولا تزال بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى دعم وهيمنة اللغة الإنجليزية، - ولسنا هنا من معارضي تعلم اللغة الإنجليزية وسواها - فالمشكلة لا تكمن في تعلم اللغات الأخرى. إنما هيمنة تلك اللغات على المشهد

الوطني ككل هو لبّ المشكلة ومعضلة المعضلات، وهذا الدعم لم يقتصر على المستوى الثقافي حسب، بل ذهب إلى ما يوازي ذلك خطراً، وهو تدعيم اللغة الإنجليزية في العمل على حساب اللغة الوطنية دون الالتفات إلى حق الفرد والمجموعة اللغوية في البلدان العربية في المحافظة على هويتها من خلال التعلم، وهذا كله أدى إلى اضمحلال أو تلاشي الحقوق اللغوية، وهو ما أشار إليه طوليفسن في دراسته الذي جعل " اللغة ضرباً من ضروب السلطة المقنعة التي تمارسها الدولة على القوى العاملة " (طوليفسن، عدد 17، ص 216)

وفي واقع التعليم العربي نجد أن البلدان العربية قد خصّصت موارد هائلة جدا لتعليم اللغات الأجنبية، وخاصة اللغة الإنجليزية التي كانت طريق الوصول إلى الوظائف السياسية والاقتصادية، وياتت الإنجليزية هي العائق الأكبر أمام ملايين الشباب العربي الذي حال دون مشاركتهم في بناء مؤسساتهم الوطنية، وأدى هذا إلى وجود بيئات اجتماعية واقتصادية متناقضة وغير متساوية في الحقوق، لا سيما أن السياسات اللغوية الموجهة تتصل أياً اتصال في سوق العمل.

ومرد هذا كله هو السياسات اللغوية العربية التي تتعمد البون الواسع ما بين السياسة اللغوية بوصفها نظرية والسياسة اللغوية بوصفها تطبيقاً، فمثلاً تشترط قوانين الدول العربية في جلّ دساتيرها أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، في حين يخلو هذا الاشتراط من معظم مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ونكاد نرى أن كثيراً من الشوارع العربية في جلّ العواصم العربية باتت غريبة على اللغة العربية، فأصبحت شبه غريبة حتى في اللغة التواصلية اليومية.

إنّ السياسة اللغوية العربية لم تهَيّ الموارد الحقيقية الجادة لتعليم اللغة العربية بل على النقيض من ذلك راحت تهتم بموارد تعلم اللغات الأخرى التي هيمنت على الهوية الوطنية العربية، وكل ذلك بحجة التواصل السياسي والاقتصادي العالميين، وبحجة اللحاق بركب التطور العالمي.

والسؤال الآن، ما دور السياسات اللغوية العربية التي نادى بالحق بركب التطور التكنولوجي والحضاري في تقدم البلاد العربية ؟

الجواب: لا شيء. فثمة بؤن واسع بين: (أنا أملك التكنولوجيا) و(أنا أصنع التكنولوجيا).

فأي تطور مزعوم ذلك الذي تنادي به السياسات اللغوية في العالم العربي !؟

إن العالم المتحضر الذي لم نلحقه بعد، ولن نلحقه في ظل هكذا سياسات، ذلك الذي جعل لغة التكنولوجيا واللغة الصناعية والعلمية على اختصاصاتها المتعددة هي اللغة الأم، ولا بد للسياسة اللغوية العربية أن تضع هذا الشأن أساساً لرسم أية سياسة قادمة ؛ لأجل الوصول الحقيقي إلى نظرية لغوية اجتماعية اقتصادية وسياسية شاملة، وبالتالي نتحاشى التمييز بين الطبقات الاجتماعية اللغوية، فلا يُعطى الامتياز للطبقة الاجتماعية التي تتكلم لغة أجنبية بذاتها، فيما تحرم الطبقات الأخرى من تحقيق ظرف اقتصادي أفضل.

وإن كانت المعرفة الهدف الأسمى للتعليم كما تروج السياسة اللغوية على السطح، فما يضير السياسة اللغوية العربية أن تحقق هذا الجانب من خلال اللغة الأم، حتى يكون للعرب حظ من التجارب الإنسانية الحديثة، فالمشكل في حقيقته يكمن في " مدى نصيب العرب من التجربة البشرية ومدى إيمانهم بقدرتهم على التحكم فيما حصل منها، وعلى الإسهام في إثرائها، وهو كذلك في كيفية معالجتهم لهذه القضية حتى يتمكنوا من أن يضمنوا لأنفسهم اطلاعاً متواصل على ما يحدث في كل ميادين المعرفة أو بعبارة أخرى، هو في اعتبار أنفسهم أطرافاً في التجربة البشرية يأخذون منها كما يأخذ غيرهم ويبلغونها بلغتهم كما يبلغها غيرهم بلغته" (المهيري، 1993، ص 156).

واللغة العربية بوصفها اللغة الأم في العالم العربي، لا بد أن تتحكم ببنية المجتمع العربي الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولا بد للسياسات اللغوية العربية أن توليها الاهتمام الأكبر، ولأجل الوقوف على حقيقة ذلك وتحقيقها كان لطوليفسن كما يرى العناتي أربعة مواقف للغة الأم (العناتي، 2008، ص 205) " أولها: ضرورة التعليم باللغة الأم لما له من حماية لحقوق الأقليات، وثروة ينبغي استثمارها في السياسة اللغوية، وثانيها: أن يكون التعلم باللغة الأم مرحلة انتقالية للتعلم بالإنجليزية كلياً، وثالثها: تشجيع القراءة والكتابة باللغة الأم لأسباب اقتصادية وتجارية، وذلك أن هذه التعددية اللغوية تدعم القدرة على التنافس في الأسواق العالمية، ولكنه لا ينبغي أن يكون تعليم هذه اللغات طريقاً للمساواة التعليمية أو لتحصيل مكانة رسمية كالإنجليزية، ورابعها: معارضة أي دعم حكومي لبرامج تعليم لغات المهاجرين، إلا ما تقدمه البرامج الأكاديمية في المعاهد العليا "

وللتعليم العالي دور فاعل ومؤثر جدا في رسم السياسات اللغوية وتطبيقها في البيئة الجامعية ؛ لأجل رفع مستوى الأداء اللغوي لدى طلبة الجامعات العربية بوصفها اللغة القومية، فلا بد من الالتفات إلى تطويع هذه اللغة بنصوص قريبة من

تخصصاتهم العلمية، فالهدف القومي والهدف العلمي للغة من واقع الحركة التعليمية المؤكدة على دورها، باعتبارها اللغة الأم ووعاء الفكر الجامع بين التراثي والمعاصر (التطاوي، 2005، ص 189).

ولذلك لا بد لمؤسسات التعليم العالي العربية، أن تتنبأ مكانها الحقيقي القومي والعلمي، وتأخذ موقفا صريحا بما يتوافق مع ثوابت الأمة وديانتها، وتعمل على رسم السياسات اللغوية التي ينبغي أن تكون عليها، فهذا هو المأمول، أما الواقع فحاله لا يسر، وسأكتفي بأبسط مثالين يعبران عن حقيقة السياسات اللغوية العربية، أما المثال الأول: ما تشترطه معظم الجامعات العربية لطالب الدكتوراه في تخصص اللغة العربية، وهو إنهاء متطلب امتحان اللغة الإنجليزية التوفل أو ما يعادله، والمثال الثاني: وهو متطلبات الحصول على وظيفة أستاذ للغة العربية في جُلّ الجامعات العربية، وهو أن يتقن اللغة الإنجليزية بطلاقة أو أن يتحدثها مثل أهلها، دون أن ننسى أن تطبيقات طلبات التوظيف للجامعات العربية كلها باللغة الإنجليزية، كما أن بعض مقابلات التوظيف لشغل وظيفة أستاذ للغة العربية باللغة الإنجليزية، وزدّ على ذلك أن معظم الجامعات العربية ومنها الإسلامية أيضا، تفضل في المتقدم لشاغر وظيفة أستاذ للغة العربية أن يكون خريجا من إحدى الجامعات البريطانية أو الأمريكية.

والسؤال الآن، أي سياسة لغوية عربية أدت بنا إلى هذا الواقع؟

إن هذا الواقع العربي المُعبّر عنه بأبسط الأمثلة السابقة، إنما يعبر عن وجود سياسات لغوية عربية استغلالية في النظام التعليمي لا يؤدي فقط إلى عدم تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي كما سبق وأن قلنا ذلك، وإنما إلى عدم تكافؤ الفرص في الوظيفة والعمل أيضا، وهو ما عبر عنه المثال الثاني السابق، ولعل هذين المثالين يعبران عن الجانب المستهدف في توصيف طوليفسن للسياسة اللغوية لا سيما خطابها الخفي، فالمثالان تطبيق حيّ لذلك التوصيف.

وما دمنا نتحدث عن واقع التعليم والسياسة اللغوية في مؤسسات التعليم العالي كالجامعات التي تُقضي مسألة ترجمة العلوم الحديثة ترجمة ممنهجة، والقصور ذاته في مجامع اللغة العربية بمسألة التعريب، لا نريد أن نفتي أثر السلف في الترجمة التي كانت جزءاً عظيماً من السياسة اللغوية في تلك العصور الذهبية، بل ماضير إن اقتفينا أثر الغرب في ما فعلوه قبل آلاف السنين من ترجمة للعلوم العربية، لماذا لا نترجم العلوم الحديثة وما أكثر متعلمينا للغات الأخرى، إن السبب يكمن في فشل السياسة اللغوية العربية " فالترجمة تبدو لنا سبيلا لتوسيع نطاق العربية وترويضها حتى تقتحم كل مجالات الحضارة الحديثة، وإذا كان لنا أن نعتبر بدروس الماضي لنعتبر مما أقدم عليه السلف من نقل تراث الأمم الأخرى إلى لغتهم، وجعلوا منها عملا منظما لا يكفي أن يتكفل به الأفراد تلقائيا وحسب ميولهم وأهوائهم، فعلينا أيضا أن نقيم وزناً للفارق الزمني والحضاري " (المهيري، 1993، ص 160)

ثانيا: السياسة اللغوية وواقع الإعلام العربي:

يرى علماء الاجتماع والتربويون أنّ وظائف الإعلام (المقروء والمسموع، والمرئي، والمحوسب) تتجاوز الترفيه وتمضية الوقت إلى التعليم، والتنقيف، والتدريب، وتوحيد مشاعر المواطنين نحو أهداف مشتركة تضعها الدولة، وتتفادها من خلال سياستها التعليمية والإعلامية. فالإعلام يعزّز ما يتعلمه الفرد في المدرسة.

وخلافاً لدستورية اللغة العربية، نجد أنّ الإعلام الرسمي يعمل على تهيمش اللغة العربية المشتركة التي يتعلمها التلاميذ في المدرسة، ويتم هذا التهيمش بطريقة تغليب العاميات، أو تغليب لغة المستعمر القديم (الإنجليزية أو الفرنسية) على اللغة العربية تحت غطاء الثنائية اللغوية، بحيث يؤدي ذلك إلى تقليل فرص تعلم اللغة الوطنية المشتركة وتعزيزها من ناحية، وإلى التداخل اللغوي السلبي لدى الأطفال من ناحية أخرى. (القاسمي، 2009، ص 81)

ولا يخفى على أي كان أن الإعلام بوسائله المختلفة، بات عصب هذا العالم، فهو يدخل في كل شارع وبيت وغرفة، في ظل التطور التكنولوجي في الاتصالات والإنترنت الذي خلق وسائل إعلامية كثيرة جداً ومتنوعة ينتقيها الفرد كما يحلو له وكما يناسبه، ولذلك عدّ الكثير من علماء الاجتماع الإعلام الأكثر تأثيراً في بنية المجتمعات الآن.

ويرتبط الإعلام باللغة الارتباط الأوثق، وهناك علم مستقل الآن يسمى باللغة الإعلامية، كان قد تشكل وتبلور أكثر من ذي قبل نظرا لتعدد الوسائل الإعلامية.

فاللغة الإعلامية الحقّة، هي اللغة التي تعكس واقعاً حقيقياً هو بالأصل جزء من تصور الناس والمجتمع.

وتكمن أهمية اللغة الإعلامية وأثرها في المجتمع لامتلاكها جملة من الخصائص التي تجعلها أكثر قبولا لدى السامع، وهذا لا يتعارض والهدف الإعلامي على المستوى اللغوي، إذ هدف الإعلام من ذلك هو تيسير الفهم، وهذا قد يُستغل عند منظري السياسات اللغوية الذين يؤمنون بخطاب مفهوم السياسة اللغوية الإيجابي الواحد غير القائم على وجهين خفيّ وسطيّ، وهذا يعني

أن لغة وسائل الإعلام العربية قد تستغل بشكل إيجابي بوصفها قوة تجميع لا تفريق، فمن أبعاد اللغة الإعلامية (قميحة، 1997، ص 86): أنها مباشرة وتمتاز بالسهولة والوضوح وأنها تخفف من الأثقال اللغوية والخيالية؛ مما يجعلها أكثر قبولا من اللغة على المستوى الاستعاري.

وهذا التفاعل بين اللغة الإعلامية في وسائل الإعلام وبين المستمعين كائن في أنها لغة شائعة " على أوسع نطاق في محيط الجمهور العام، وهي قاسم مشترك أعظم في كل فروع المعرفة والثقافة والصناعة والتجارة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون والآداب، ذلك لأن مادة الإعلام في التعبير عن المجتمع والبيئة تستمد عناصرها من كل علم ومعرفة " (قميحة، 1997، ص 87) والتفت بعض الدارسين إلى أهمية اللغة الإعلامية منذ وقت مبكر، فصنفوا فيها الكتب اللغوية المتخصصة، وهي محاولات رائدة استطاعت ولو بشكل غير مباشر أن تتدارك السياسة اللغوية التي شابها التقصير في هذا الأمر، فكان منها على سبيل المثال كتاب في (لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي)، وكتاب (أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين للدكتور أحمد مختار عمر) وكتاب (لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتقريب للدكتور إبراهيم الدريوي) فكانت مثل هاتيك الكتب تشبه ما يكون تدريباً إعلامياً للإعلاميين للوصول إلى إعلام يحافظ على العربية، خالياً من اللحن المكتوب أو المسموع أو المرئي. ويبقى السؤال، ما دور السياسة اللغوية في الإعلام العربي، وما مدى تأثير ذلك في خدمة اللغة العربية والحفاظ على خطابها الصحيح؟

من أجل تفعيل الدور الإعلامي في تشكيل واقع لغوي في البلاد العربية، لا بد من وجود سياسات لغوية تستطيع إعداد وتنفيذ برامج تصويرية وتمثيلية قادرة على توصيل قواعد اللغة توصيلاً ميسراً، إضافة إلى تكثيف المسلسلات التاريخية الناطقة بالفصحى، وتمكين إجراء المتابعة اللغوية الدقيقة من أجل توظيف مادة هذه البرامج في استنباط قواعد اللغة وضمان سلامة النطق بها، وتوجيه التلاميذ إلى ممارستها قدر الإمكان في حياتهم المدرسية ممارسة يومية " (التطاوي، 2005، ص 49).

ولما كان من أهم خصائص اللغة الإعلامية ابتعادها عن الغريب في الدال والمدلول، وسهولتها وتحررها من الصور البلاغية المعقدة، فإن السياسة اللغوية تستطيع أن تستغل هذه المميزات من أجل جعل اللغة الإعلامية تستوعب الألفاظ المولدة استيعاباً مدروساً من خلال برامج قابلة للتنفيذ، مما يجعل اللغة العربية لغة عصرية قابلة للاحتكاك والمنافسة مع اللغات الأخرى، وهذا " يصل بالعربية بروافد جديدة تشترك مع غيرها في إغناء المعجم العربي، وتطور اللغة العربية وانطلاقها لغة عصرية عالمية " (قميحة، 1997، ص 49)

وللسياسة اللغوية دور فاعل في توجيه لغة الخطاب الإعلامي الذي قد يتجه نحو اتجاهات لغوية سلبية، فمثلاً أكثر ما يجذب السامع والمشاهد والقارئ هي المواد الدعائية، وهنا مجال رحب للسياسة اللغوية كي تستثمر فيه، بحيث يمكن على الأقل رصد سلبيات الدعاية الإعلامية والعمل على تداركها من خلال مسح شامل لها، ووضع سياسة لغوية مبرمجة تجنب المادة الدعائية الإعلانية من الترويج المفرط للعامة أو اللغات الأخرى غير الوطنية وتفاذي الأخطاء اللغوية للوصول والمحافظة على الذوق اللغوي العام، وهو أخطر ما تواجهه الأمة، فتوظيف اللغة العربية وفق سياسات لغوية مرسومة وهادفة يخلق الذوق اللغوي العام، إن لم يكن موجوداً أصلاً، " فإذا استعمل الإعلام اللفظ العفيف والدقيق، فقد يفتني آثارة الناس " (بليبل، 2002، ص 127)، مما يعني توجيه سلوك الفرد لغوياً، وهو هدف التعليم قبل أن يكون هدفاً إعلامياً؛ وبذا يمكن توظيف الإعلام بحيث يتقاطع والتعليم في الهدف والرسالة.

والسياسة اللغوية الإعلامية لا بد أن تتبنى استراتيجية بعث الروح في المخزون اللغوي وتجنب الاقتصار على مفردات لغوية تتردد وتنتشر في الإعلام، بحيث يصار إلى توظيف المادة الإعلامية بوصفها بنكاً للمخزون اللغوي، من حيث عدد الألفاظ التي تكتب أو تقرأ على الناس، وأن يكون هذا المخزون متساقماً وذا أثر في الناس، وبذا يمكن أن يوظف الإعلام بوصفه مادة حية في إحياء اللغة العربية ذاتها ومادة لتعلمها، ومما يدعم هذه الفكرة سعي كثير من رؤساء التحرير في عالم الإعلام ومحطات التلفزة بصفة مستمرة "إلى مراجعة المادة الإخبارية، حيث يكون اختيارهم للكلمات مقصوداً وقائماً على دراسة دقيقة لطبيعة اللغة المستخدمة والإطار الدلالي للألفاظ، أو مدى ما تحدثه من تأثير " (بليبل، 2002، ص 172).

والسياسة اللغوية المرجوة في الإعلام العربي تلك التي تتجنب توظيف " القوالب الجاهزة من غير وعي ولا تبصر، الأمر الذي قد يوميء للقارئ أو المستمع بأنه أمام لغة جامدة فاقدة للحبوية والابتكار والتجديد، يقول الإعلامي الفرنسي فيليب غايار: إن الخاصية الأساسية للكتابة الصحافية هي سلامة اللغة " (بليبل، 2002، ص 63)، فإذا كان الصحفي المرموق نفسه يدعو إلى تجنب الخطر المحدق باللغة، فما بال السياسات اللغوية في العالم العربي لا تلتفت إلى هذا الشأن.

ولا يتوقف الأمر على سلامة اللغة الإعلامية، أو صحة قواعدها النحوية حسب، بل لا بد من ارتباط " السياسات اللغوية لوسائل الإعلام الوطنية بخدمة قضايا الهوية، وتأكيد الذات اللغوية، وتوسيع نطاق استخدام العربية وفق الرؤية التي مفادها أن اللغة هي مطية للأفكار، وأسلوب مهم في التفكير والتصور " (بليبل، 2002، ص 129) والسياسة اللغوية الإعلامية أخيراً يجب أن ترتبط أيما ارتباط باللغة والهوية وشتى البنى الاجتماعية، ولا بد من التناغم والتنسيق مع أهداف مجامع اللغة العربية لإدراج اللغة العربية إدراجاً حقيقياً في البنية اللغوية الإعلامية وفي الترجمة الإعلامية أيضاً. ثالثاً: السياسة اللغوية والمكونات الثقافية والدينية والحضارية العربية.

ثمة من يرى أن الحضارات الموعلة في القدم لم تُمُت إلا لأنها واكبت تطور اللغات التي شهدتها منذ بروز فجر تلك الحضارات، فالحضارة المصرية القديمة واكبتها اللغة الهيروغليفية المقدسة، وحضارة الميزوبوتام واكبتها اللغات السومرية والآشورية وسوى ذلك، والحضارة الآرامية في الشام واكبتها أكبر ثورة في اختراع اللغويات المتمثلة في الحروف الأبجدية التي ما زالت قائمة حتى الآن، وفي عهد أقرب، نجد أن حضارة الإسلام، واكبتها أكبر اللغات العالمية وأكثرها وأعظمها صموداً حتى الآن منذ فجر اللغات السامية، وكذلك حافظت اللغة العربية ليس على المكون الحضاري فحسب، بل على المكون الديني أيضاً المتمثل في القرآن الكريم وتعاليم الإسلام، وأما المكون الثقافي فلا يختلف اثنان على أن " اللغة تشكل جزءاً من الوعي الثقافي للجماعة، وهي تعد واحدة من أقدم المظاهر لهذا الوعي، وأن التمييز بين جماعة وأخرى ليؤسس غالباً على الأقل من الناحية الظاهرية على اللغة" (عمر، 1998، 207).

ولكن هل يكفي أن نحافظ على الموروث الديني والثقافي والحضاري رغم أنّ اللغة العربية قد قامت بذلك وما تزال بشكل غير مباشر، بصرف النظر عن وجود سياسات لغوية أطرت على الأقل لذلك أم لم توطّر.

فإن كانت اللغة العربية قد حافظت على هاتيك الموارث بوصفها الركائز المجتمعية لأي مجتمع، فإن المطلوب من السياسة اللغوية ليس الاقتفاء بهذا الأثر فحسب، إذ إنّ المهمة الحقيقية الواجب تبنيها من السياسة اللغوية العربية، هي مراعاة ربط حتمية " التحديث بحتمية الوعي القديم والاعتزاز به، وهو الاعتزاز بالهوية والشخصية والكيان العربي بما لا يتنافى بحال مع صيغ التجديد وأنماطها والابتكارات المطلوبة " (التطاوي، 2005، ص 195)

والسياسة اللغوية كانت موجودة بقصد أو بغير قصد عند السلف الذين تناولوا الدراسات اللغوية لأجل المحافظة على الموروث الثقافي والحضاري والديني فقد "عنوا عناية كبيرة بكل ما يتصل باللغة من قريب أو بعيد، وذلك منذ بدأ اهتمامهم يتجه إلى المحافظة على القرآن الكريم دستور العربية الخالد، فإذا به منطلق العقل العربي إلى دراسة نصوص اللغة ومنتها وقواعدها النحوية والصرفية والبلاغية والصوتية " (شاهين، 1993، 10).

إذ لا يمكن للغة أن تكون إلا كسبا ثقافياً مكتسباً لأي فرد من البيئة التي تخلّق وعاش فيها، ومن هنا تأتي خطورة اللغة من حيث كونها كائنات حيا " يتغذى من الأحداث الاجتماعية ويتأثر بعوامل التطور التاريخي ؛ ولذلك تعكس لنا اللغة دائماً حال المجتمع وصورته من تخلف أو حضارة ومن رقي أو انحطاط، ومن هنا كان على الباحثين معرفة حقيقة أي مجتمع، من خلال النظر في لغته التي هي سجل أمين لكل تفصيلات حياته الاجتماعية " (شاهين، 1993، 190).

ولكن هل أخذت السياسات اللغوية العربية هذا الجانب السجلي للغة الذي يعبر عن رقيّ المجتمع أو تطوره أو تخلفه، الجواب هو أن هاتيك السياسات راحت تُعلي من شأن اللغات الأخرى لا سيما اللغة الإنجليزية، وكذلك اللغة الفرنسية في بلدان المغرب العربي، وهذا خير مثال على إقصاء اللغة العربية من مجتمعها، وراحت إلى أبعد من ذلك عندما انتصرت للغات الأخرى، فلم تدرك السياسات اللغوية العربية حالة الصراع القائمة بشكل أو بآخر بين اللغة الغازية واللغة المغزوة " والنهاية أحد احتمالين: فإما أن تنتصر إحدى اللغتين على الأخرى فتصبح لغة مشتركة بين السكان جميعهم: غازيهم ومغزوهم، وإما أن تضعف كل منهما عن هزيمة الأخرى فتعايش اللغتان على صعيد واحد " (شاهين، 1993، 192).

بيد أن ما حدث في الواقع اللغوي للمجتمع العربي لا هذا ولا ذاك، فقد هيمنت اللغة الأجنبية لا سيما الإنكليزية على اللغة العربية بفعل السياسات اللغوية الخفية.

وإن النتائج الحتمية للغازي وحضارته في ظل تخبط السياسة اللغوية العربية تتوافق مع وصف شاهين لهذا الغزو بقوله: "تصبح محاولات الحضارة الجديدة أشبه بدروس وتعاليم يُلقنها أفراد الشعب المغلوب ويحاولون تمثيلها واتباعها، وهكذا يتم للغالبين السيطرة والانتصار في المعركة اللغوية بسيادة لغتهم على لغة المغلوبين، مهما يكن عددهم كثيراً فالكَم لا قيمة له بجانب الكيف " (شاهين، 1993، 195).

ولعل للسياسة اللغوية الدور الأكبر في الحفاظ على المكون الحضاري والثقافي والديني، لا سيما أن العربية تمتلك الخصائص التي تؤهلها للانتصار في معركة اللغة وصراع الحضارات، وذلك للتفوق الحضاري الذي واكبته اللغة العربية في العصور السالفة.

ختام:

قبل البدء برسم السياسات اللغوية، لا بد لراسمها من أن يدرس ما يتقاطع في المجتمع من عوامل ومظاهر اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية، لرصد تطور علم اللغة ونموه في ذلك المجتمع.

ولا بد من وجود آلية لرسم هاتيك السياسات تكون مرتكزا للتوصيات التي يفضي إليها هذا البحث التي تمر بالمراحل الآتية (دريال، 2014، 333):

الأولى: وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية.

الثانية: تحديد الأهداف.

الثالثة: وضع الاستراتيجيات.

أما الأولى فتركز على الدراسة الميدانية ودراسة مراكز صنع القرار، وأما الثانية فتستهدف المشكلات وأهمها: وضع المقاييس الجيدة للكلام والكتابة وملاءمة اللغة كوسيلة تعبير للشعب، وقدرة اللغة على الإبداع الفكري والعلمي واختيار لغة التعليم وترجمة الأعمال الأدبية، واعتماد اللغة المناسبة للتبادل العلمي وبحث القيود الموضوعية على الاستعمال اللغوي في المجتمع، وبحث المحافظة على التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الفرد في المجال اللغوي، وكذلك إزالة التعددية اللغوية والإبقاء على لغة واحدة تصبح هي اللغة القومية الرسمية، وتبني التعددية اللغوية والاعتراف بها مع المحافظة على اللغة الأساسية الأم داخل الدولة، وانتخاب لغة واحدة أو أكثر كلغة رسمية، وأما الثالثة فتكمن في وضع استراتيجيات ووسائل تكفل تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسة اللغوية.

وأخيراً فإنَّ المشهد اللغوي في وسائل الإعلام في البلدان العربية يُهمش اللغة العربية الفصيحة المشتركة، وذلك باستعمال اللهجات العامية أو لغتي المستعمر القديم، الإنجليزية أو الفرنسية، وإنَّ الإعلام العربي الرسمي لا يلتزم باللغة الرسمية التي تنصَّ عليها دساتير الدول العربية، ولا يقوم بوظيفته المفترضة في تعزيز اللغة الفصيحة التي ينبغي أن يتعلّمها أطفالنا في المدارس، ولا يقدّم ثقافة تشجّع على غرس قيم الأمة ومثلها العليا، والشفافية، وروح المسؤولية، والفكر الحرّ، والمعرفة الحديثة، والانفتاح وقبول الرأي الآخر؛ ولا يسهم في نشر الثقافة العلمية والتقنية والاقتصادية.

ومن هنا وجب التنبيه إلى أنّ التخطيط اللغوي في العالم العربي ورسم سياسته ينبغي أن يكون على نطاق الإعلام المرئي والمسموع بدعم من المؤسسات اللغوية ذات القرارات النافذة، تلك المؤسسات التي من شأنها تقوية اللغة العربية وتفعيل حضورها في المشهد السياسي والاجتماعي، واقتراح الحلول الكفيلة بدعم اللغة العربية وتمكينها من أداء وظيفتها على النحو الأمثل في مختلف المجالات.

المصادر والمراجع

- الأفغاني سعيد - نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، ط 2، بيروت، 1969م.
 باي ماريو - أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، القاهرة، 1998.
 بلبل، نور الدين- الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام، كتاب الأمة، العدد 84، قطر 1422هـ.
 بوردع، عبد الرحمن، سياسة إعلامية جديدة في خدمة اللغة العربية أثر الإعلام التفاعلي في خدمة اللغة العربية وتقريبها من الشباب، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز، عدد 2، 2016
 التطاوي، عبد الله - اللغة والمتغير الثقافي الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، القاهرة، 2005.
 ابن جني - الخصائص، ج1، تحقيق محمد النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ط 1، مصر، 1957.
 دريال، بلال - السياسة اللغوية المفهوم والآلية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد العاشر، الجزائر، 2014.
 دريدي، إبراهيم، لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط، دار العلوم للتحقيق والطباعة، ط 1، 1981.
 شاهين، عبد الصبور - في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، ط 6، بيروت، 1993.

- طوليفسن، جيمس - السياسة اللغوية وتعلم اللغة، ترجمة محمد خطابي، مجلة علامات، عدد 17. علوب، عبد الوهاب - معجم المصطلحات السياسية، المركز القومي للترجمة، ط1، العدد 1921، القاهرة، 2011. عمر، أحمد مختار - أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، ط2، 2016. العناتي، وليد - قراءة في كتاب السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، تأليف جيمس طوليفسن، ترجمة محمد خطابي، إسلاميات المعرفة، السنة الرابعة عشرة، العدد 54، خريف 2008. عيساني، عبد المجيد، اللغة العربية وإستراتيجية رسم السياسات اللغوية، أعمال مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر بالجامعة الإسلامية، 2012. الفهري، عبد القادر الفاسي، السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة تلازم السياسة والبيئة والبقاء، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان 2013. القاسمي، علي - الفرق بين التداخل اللغوي والتحول اللغوي في كتاب لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي، مكتبة لبنان ناشرون، 2009 الفصل الخامس. قميحة، جابر - أثر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في اللغة العربية، نادي المدينة المنورة، 1418 هـ. لويس جان - حرب اللغات والسياسات اللغوية ترجمة: حسن حمزة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المنظمة العربية للترجمة طبعة 1 بيروت 2008. مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، دط، القاهرة، 1983. المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، تونس، 1986. ابن منظور - لسان العرب، دار المعارف، ط1، د.ت. مهاجرينا محسن - الفكر السياسي لمسكويه الرازي، قراءة في تكوين العقل السياسي الإسلامي، ترجمة حيدر حب الله، ط1، الغدير للطباعة والنشر، لبنان، 2004. المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1993. بن نجي، أيمن الطيب، التخطيط والسياسة اللغوية وأبرز عوائقهما في الوطن العربي، أعمال مؤتمر الدراسات العربية والإسلامية، ماليزيا، 2017. اليازجي، إبراهيم، لغة الجرائد د.ط. مطبعة التقدم، مصر، 1916.

Planning Language Policy in the Arab World: Education and Media Paradigms

*Loay Omar Badran**

ABSTRACT

This research paper focuses on language policy in the Arab World. This paper will entail three major parts. In the first part, the notion of language policy in its infancy as well as language policy and education reality will be discussed. In the second part, language policy and the realities of Arab media will be discussed. As for the third part, a discussion of language policy and Arab cultural and religious components will be provided. Lastly, the paper ends with stating the conditions for formulating futuristic language policy in the Arab World.

Keywords: Policy; Education; Media; Culture.

* Zayed University, The United Arab Emirates. Received on 9/8/2017 and Accepted for Publication on 12/9/2018.

Copyright of Dirasat: Human & Social Sciences is the property of University of Jordan and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.